

يوم التحرير (*)

يومٌ عظيم في تاريخ لبنان، لا بَل في تاريخ العرب، يوم تحرّرت الأرض اللبنانية في الجنوب من ربة احتلالٍ دامَ إثنين وعشرين عاماً، على الرُغم من وجود قرار دولي، هو القرار ٤٢٥، قضى في العام ١٩٧٨ بالانسحاب الفوري والكامل من الأرض اللبنانية. فتح ذلك اليوم العظيم صفحةً مشرقة في سجلِّ حالكِ حفِلَ بالهزائم العربية منذ العام ١٩٤٨، عام النكبة الفلسطينية.

سجّل انتصار المقاومة الباسلة إنجازاً غير مسبوق في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. كانت هي المرة الأولى التي يخرج فيها الإسرائيلي بالقوّة من أرضٍ يحتلّها، وهي المرّة الأولى التي يجلو فيها الإسرائيلي عن أرضٍ يحتلّها دون أن يُخلّف وراءه علماً يُرفرف فوق سفارة. وقد تمّ الجلاء من دون أيِّ مُفاوضةٍ وبلا قيّد ولا شرط.

لقد أخلى الإسرائيلي أراضي كان يحتلّها في مصر بموجب إتّفاق كامب دايفيد، وأخلى أراضي كان يحتلّها في الأردن بموجب إتّفاق وادي عربة. وفي كلا الحالين نصّ الإتّفاق على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وعلى تبادل السفارات. فإذا بالعلم الإسرائيلي يُرفرف فوق السفارة الإسرائيلية في القاهرة وعمّان. أمّا لبنان فقد أُخرجت قوات الإحتلال من أراضيهِ بالقوّة من دون إتّفاق، تنفيذاً للقرار ٤٢٥. فغاب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي عن أرضه.

(*) كلمة الرئيس الدكتور سليم الحص في الإحتفال الذي أقيم بمناسبة الذكرى الثالثة لعيد النصر والتحرير في النادي الحسيني في مدينة النبطية، الساعة السادسة من مساء يوم الأحد الواقع فيه ٢٥/٥/٢٠٠٣.

تَجَارُبُ الحرب العربية الإسرائيلية كانت مُفْجِعةً، فإسرائيل تتفوّق على كل بلدٍ عربي، وعلى البلدان العربية مُجمِعةً، بالأسلحة التي تتصرّف بها، وفيها أحدث ما أنتجت تكنولوجيا الحرب المُتطوّرة في أميركا وأعتاها. ففي كل الحروب التي نشبت بين العرب وإسرائيل كانت العَلْبَة لإسرائيل، إذ كانت المُواجهة بالأسلحة التي تتفوّق إسرائيل بها عليهم. فإسرائيل، بفضل الدعم الأميركي غير المحدود لها، هي المُتفوّقة بطائراتها ودباباتها ومدافعها وصواريخها: بهذا المعنى كانت الحروب بين العرب وإسرائيل غير مُتكافئة، رَجَحَتْ فيها كَفّة إسرائيل على نَحْوِ حاسِم. كان ذلك في حرب العام ١٩٤٨ التي أسفرت عن نكبة فلسطين، وحرب العام ١٩٥٦ بما عُرف بحرب السويس أو بالعدوان الثلاثي الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا إلى جانب إسرائيل. فلم تَخْرُج القوات الغازية من الأرض التي احتلتها إلا بفعل الضغط الذي مارسته أميركا في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور. وكان ذلك أيضاً في حرب العام ١٩٦٧ التي ضمت فيها إسرائيل ما تبقى من فلسطين، وكذلك في حرب العام ١٩٧٣ التي كانت للعرب في بدايتها جولة مُشرّفة ولكنهم ما لبثوا أن أُصيبوا بالهزيمة إذ سارعت أميركا إلى مُساندة إسرائيل. وكان ذلك أيضاً في حرب إسرائيل على لبنان، أولاً من خلال إجتياح العام ١٩٧٨ الذي توّخت إسرائيل منه إقامة شريطٍ أمني شمالي حدودها داخل الأرض اللبنانية، ثم من خلال الحرب الشاملة التي شنتها إسرائيل على لبنان في العام ١٩٨٢، والتي احتلت خلالها أول عاصمة عربية، وأخرجت بنتيجتها قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. والمعروف أنّ بيروت صمدت صموداً أسطورياً في وجه الحصار الخانق الذي ضربته حولها القوات الغازية نحو ثمانين يوماً، ولم يخترق العُزاة الإسرائيليون دفاعات بيروت إلا بمكيدة، إذ ساد جوٌّ من الاسترخاء فأزيلت كُل السواتر الترابية من حول العاصمة. جاءت كُل هذه الحروب مُصدّقاً للقول إنّ العرب لا قبّل لهم بمقارعة الأسلحة الفتّاقة والمُدْمِرة التي في حوزة إسرائيل.

هذه الصورة انقلبت في لبنان رأساً على عقب، إذ دخل على المعركة سلاح لا قبّل لإسرائيل بمواجهته وهو سلاح المقاومة. فسلح المقاومة هو الإنسان الذي تَعُمّر قلبه قوّة الإيمان وروح التضحية والفداء. وهذا سلاح لا

تُجدي معه الطائرات المُتطوّرة والدبابات الحديثة والمدافع الثقيلة والصواريخ المُدمّرة. لقد عطلت المقاومة مفعول قوّة الحديد والنار التي يتفوّق بها العدو الإسرائيلي على العرب مُجتمعين ومُتفرّقين.

انطلقت الشرارة الأولى للمقاومة من بيروت ثم تَفجّرت في كل مكانٍ من لبنان. فكان على الغُزاة أن يَجُلوا عن العاصمة، ثمّ تَباعاً عن الجبل وأجزاء من الجنوب. وما لَبِثت المقاومة أن انتظمت في حركةٍ مُنظمة عالية الكفاءة، فكانت وبّالاً على الغُزاة في كُلِّ بقعةٍ من الجنوب المُحتل. وتنامت المقاومة في قُوّتها وإستعداداتها سنة بعد سنة فجعلت حياة الغُزاة في لبنان جحيماً. وقد صرّح أحد ضبّاط الاحتلال خلال تلك الحقبة لصحيفة واشنطن بوست فقال: همّنا الأوّل هو أن نُخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان، والهَمّ الثاني هو أن نُخرج لبنان من الجيش الإسرائيلي. وذلك في إشارةٍ إلى أنّ لبنان أمسى هاجساً مُتعشّشاً وكابوساً جاثماً في نفوس الجند الإسرائيليين يصعب اقتلاعه.

كان لي شرف مُواكبة عمليّة التحرير في مراحلها الأخيرة من موقع المسؤولية على رأس الحكومة الأولى في عهد الرئيس أميل لحود، وكان لي شرف المُشاركة من موقعي هذا في فرحة التحرير في مثل هذا اليوم مُنذ ثلاثة أعوام. فقامت بجولة في الجنوب في الخامس والعشرين من أيار عام ٢٠٠٠ طفت فيها على القرى الحدودية المُحرّرة، ثم قامت بجولة ثانية بعد ثلاثة أيام شملت قُرى وبلدات حاصبيا والعرقوب. وقد تأثرت بفرحة الناس العارمة بُحريّتهم المُستعادة حتى فاضَ الدمع من عينيّ. وإنّ أنسَ لا أنسَ مشهد مُعتقل الخيام مُفرغاً بعد أن كان لسنواتٍ حلت يَعْصُ بالمُناضلين الذين كانوا يُسامون فيه أبشع ألوان التعذيب والتنكيل ولا ذنب لهم سوى أنّهم انتفضوا لحرية وطنهم.

دَعَمنا المُقاومة دَعماً مُطلقاً بالموقف السياسي والدبلوماسي والإعلامي. حَمَلت في قلبي وفكري ووجداني قضية المقاومة في كُلِّ الإتصالات الخارجية التي قامت بها. كانت قضية المقاومة حاضرةً أبداً في اتصالاتنا مع المُمثّلين الدبلوماسيين العرب والأجانب في بيروت، وفي لِقائنا مع كبار المسؤولين الأجانب لدى زيارتهم لبنان، وفي مخاطبتنا المحافل الدولية، وإثر غارة مُدمّرة

شنتها الطائرات الإسرائيلية واستهدفت المنشآت الكهربائية في لبنان، عقدت في بيروت في آذار من العام ٢٠٠٠ بناءً على طلبنا جلسة إستثنائية لمجلس وزراء الخارجية العرب في إطار جامعة الدول العربية خُصّصت لمناقشة الأوضاع في لبنان، فصدر عن الاجتماع بيانٌ تاريخي عبّر عن الإجماع العربي على دعم حقّ لبنان في مقاومة الاحتلال. وحملت همّ المقاومة إلى الأمم المتحدة في العام ١٩٩٩. كان دعم الدولة المُستمرّ للمقاومة عبر سنواتٍ طويلة من الزمن عاملاً مُساعداً على تأكيد شرعية المقاومة وعلى حمايتها. وكان التّفاف الشعب اللبناني بأسره حول المقاومة الباسلة خير سندٍ لها، وكان هذا مصدر شرعيّتها الحقيقية. كان يجب أن يكون يوم التحرير مُنطلقاً لتحرير لبنان من كل الأوبئة التي كانت تتعشّش فيه: الطائفية، المذهبية، العشائرية، الفساد على كُُلّ صعيدٍ في الدولة، العقم والتسيّب في الإدارة، العجز المالي، التّفاوت الفادح في مستويات النّمو بين مختلف المناطق، سُحوب التجربة الديمقراطية وغياب المُساءلة والمُحاسبة على شتى المُستويات. ولكن ذلك لم يحصل.

كان يجب أن يولد من رحم المجتمع المُقاوم دولةٌ تُجسّد طموحات اللبنانيين: وهم كانوا ولا يزالون يصبون إلى قيام الدولة القادرة والعادلة، دولة القانون والمؤسسات، دولة التنمية والرعاية. ولكن ذلك لم يحصل بسبب ضعف الآليات الديمقراطية التي تُؤمّن سُبُل التغيير.

لعل مَكَمَن الداء في النظام اللبناني هو الفئويّة، وتحديدًا الطائفية والمذهبية. فقد ولدت الفئويّة مع الزمن بعض الأمراض التي يشكو منها الواقع اللبناني، وحالت دون مُعالجة بعض الأمراض الأخرى. فالطائفية السياسية كانت من العوامل التي عطلت آليات المُساءلة والمُحاسبة في النظام اللبناني، إذ اتّخذ الزُعماء من الطائفية مَتَاريس يَحْتَمون بها، فإذا ما أُثيرت في وجه أحدهم قضية من القضايا فهو كَفِيلٌ بتصويرها هُجوماً على طائفته أو نيلاً من حصانتها أو حرمتها أو كرامتها. هذا يُفسّر واقعاً أليماً يتجلّى مثلاً بوجود قانون الإثراء غير المشروع الذي لم يُطبّق على أَحَدٍ من السياسيين مرة واحدة منذ صدوره، وكأنّ القانون لم يَكُن. هذا مع العِلْم أنّ المجتمع يَضجّ بأحاديث الفساد في الحياة

السياسية وفي الإدارة. وعندما تتعطل آليات المُحاسبة والمُساءلة تتلاشى التجربة الديمقراطية. فالديمقراطية تتلازم مع المُساءلة والمُحاسبة. إذا غابت المُحاسبة غابت معها الديمقراطية.

إذ لا معنى للديمقراطية من غير مُحاسبة. والمُحاسبة غائبة إلى حدّ بعيد في لبنان على شتى المُستويات: فالناخب لا يُحاسب النائب، فهو يُعاود انتخابه مثنى وثلاثاً ورباعاً بصرفِ النظر عن سمعته أو أدائه أو جدارته. والنائب لا يُحاسب الحُكم، فتاريخ لبنان الحديث لم يُسجّل حجب الثقة في مجلس النواب عن الحكومة مرّة واحدة، فالحكومة قد تتعرّض في جلسات المناقشة للانتقادات بأقذع العبارات، وعندما يحين وقت التصويت على الثقة بها ترتفع الأيدي تأييداً لها. والحكومة لا تُحاسب الإدارة على الرُغم من روائح الفساد والعقم التي تفوح منها، فسياسة الحكومة حيال الإدارة محكومة إلى حدّ بعيد بالاعتبارات الطائفية والمذهبية والعشائرية كما بالمحسوبيّة. والقضاء لا يُحاسب السياسيين في قضايا الإثراء غير المشروع أو الفساد عموماً. فلا غُلو في القول والحال هذه إنّ الفساد كاد يَغدو من صلب ثقافتنا، حيث السطو أو الابتزاز أو الاختلاس أو استباحة المال العام تُسمّى شطارة، والواسطة هي السبيل لإنجاز مُعاملة أو الوصول إلى منصبٍ مُعيّن.

مفتاح الحَلّ لهذه المُشكلة المُركّبة هو في تنمية التجربة الديمقراطية في البلاد ومَعها تَفعيل آليات المُحاسبة على أشكالها: الإداريّة والماليّة والقضائيّة وفوقها جميعاً المحاسبة الشعبية. والخطوة الأولى في أيّ مسعى لتنمية التجربة الديمقراطية هي في الإصلاح الانتخابي. فإذا ما توصلنا إلى صيغة للإصلاح الانتخابي استعاد الناخب دوره في مُحاسبة النائب، وعند ذلك يَسْتعيد النائب دوره في مُحاسبة الحكومة لأنّه مُعرّض للمُحاسبة على تقاعسه عن ذلك، وعند ذلك تَسْتعيد الحكومة دورها في مُحاسبة الإدارة كونها مُعرّضة للمُحاسبة في مجلس النواب على تقصيرها في ذلك، ويَسْتعيد القضاء استقلاله الذي افتقده، بشهادة كبار المسؤولين في الدولة، لمدّة من الزمن. من هنا القول إنّ المنطلق لأيّ عملٍ إصلاحِي، على الصعيد السياسي ومن ثم على الصُعد الإداريّة والمالية والقضائيّة، هو تَبْنِي نظامٍ انتخابي يَضْمَن صحّة التمثيل الشعبي ويَحول

دون بروز ظاهرة المحدلة في الانتخابات. هذه الظاهرة من شأنها الإتيان بزعيم لكل دائرة انتخابية بإمكانه أن يؤمن الفوز لعدد من النواب يُوازي كامل عدد المقاعد النيابية في الدائرة الانتخابية، بذلك يغدو القرار، سواء على مستوى السلطة التشريعية أو على مستوى السلطة الإجرائية، رهناً باتفاق زعماء المحاذل، وهم زعماء الكتل الكبيرة في مجلس النواب، الذين قد لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة. وفي هذا بالطبع تعطيٌ للآلية الديمقراطية عملياً. وهذا ما هو حاصلٌ إلى حدٍ كبير في نظامنا الراهن.

نحن نعتقد أن بالإمكان إصلاح هذا الوضع بتبني نظام انتخابي جديد يقوم على مبدأين: الأول هو اعتماد قاعدة التمثيل النسبي، بمعنى أن كل لائحة انتخابية تفوز بنسبة من مقاعد الدائرة الانتخابية تُوازي النسبة التي حظيت بها من عدد الناخبين، وهذا بخلاف النظام القائم حالياً الذي تفوز اللائحة الانتخابية في ظلّه بكل مقاعد الدائرة إذا حظيت بأكثرية بسيطة، وهو النظام الأكثرى. والمبدأ الثاني هو تأمين شروط تكافؤ الفرص بين المرشحين، وذلك من جهة بتحديد سقف للإنفاق الانتخابي لا يجوز لأيّ مرشح تجاوزه تحت طائلة إسقاط نيابته، وفي هذا تعطيٌ لدور المال السياسي في الانتخابات النيابية، ومن جهة أخرى وضع ضوابط للإعلام والإعلان الانتخابيين، بحيث لا يعود الفوز حكراً على المهيمنين على وسائل الإعلام وهم في أغلب الحالات من كبار المُمولّين. في كل الأحوال المطلوب الحدّ من دور المال السياسي في الحياة العامّة، وقد أثبت المال السياسي أنه فاسد ومُفسد في المجتمع. فبفعل المال السياسي أضحى لكل شيء في مجتمعنا ثمن: لكل صفة أو معاملة وحتى للصوص في الانتخابات النيابية ثمن. الهدف الأبعد في كل الأحوال هو تفعيل الممارسة الديمقراطية. فلا غرو إذا قلنا ورددنا إن في أولوياتنا: الديمقراطية أولاً والديمقراطية ثانياً والديمقراطية ثالثاً. ففيها شفاء لبنان من كل الأمراض التي تدبّ في عروقه.

نعود إلى يوم التحرير، فنقول: إن هذا اليوم يحملنا على استحضار ظاهرة الانتفاضة الفلسطينية المباركة. فبين المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية صلة رَحِم. فليس من المصادفة في شيء أن تكون الانتفاضة الفلسطينية قد اشتعلت

بعد أربعة أشهر فقط من تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي. هذا مع العلم أنّ إنتفاضة الأقصى التي تتوالى فُصولاً في الصمود والشهادة منذ أيلول من العام ٢٠٠٠ ليست الانتفاضة الأولى. فقد سبقتها انتفاضة في فلسطين دامت ست سنوات، ما بين ١٩٨٧ و ١٩٩٣. ومثلما كان للمقاومة اللبنانية الفضل الأول في تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، كان للانتفاضة الفلسطينية الأولى الفضل الأكبر في الدفع إلى عقد مؤتمر مدريد الذي أطلق عملية السلام في المنطقة على قاعدة الأرض في مُقابل السلام، وانطلاقاً من قرارات الشرعية الدولية. والمقاومة الفلسطينية يمكن أن تكون النموذج الذي تسلكه المقاومة العراقية للاحتلال في حال بروزها مُستقبلاً.

قُلت سابقاً وأقول اليوم: إنّ طريق الديمقراطية تمرُّ بالضرورة في المقاومة، وتحديداً المُقاومة الشعبية. هكذا يمكن أن يَعدو حُكم العراق أنموذجاً يُعمّم على سائر الأقطار العربية، لا كما تَشاء أميركا، دميّة في يديها مُستترّة بورقة تين تُسمّى ديمقراطية. وفلسطين مكتوبٌ لها أن تكون، على ما نرجو، أنموذجاً آخر. وقد يكون الأنموذج الفلسطيني هو السبّاق زمنياً بعد إطلاق مشروع الحَلّ لقضية فلسطين المُسمّى خريطة الطريق، مع أننا نرى في هذا المشروع تصفية لقضية فلسطين بالشروط الإسرائيلية، وذلك من حيث أن هذه الخطة تنصّ على إنهاء الانتفاضة الفلسطينية في المرحلة الأولى، وفي هذا مشروع فتنة بين الفلسطينيين. أما المفاوضات حول القضايا العالقة، ومنها القدس والمستوطنات وحق اللاجئين في العودة، فمتروكة إلى المرحلة الثالثة والأخيرة حين لا يعود في يد الفلسطيني أي ورقة من أوراق التفاوض، علماً بأن الإنتفاضة، أي أمن إسرائيل، هي الورقة التفاوضية الوحيدة في حوزة الفلسطيني اليوم. هذا يعني أن إسرائيل لن تكون مضطرةً إلى التجاوب مع أي مطلب من المطالب الفلسطينية. فسلام عند ذاك على القدس وعلى الأرض التي تحتلّها المستوطنات اليهودية وعلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

إنّ أنظمة الحُكم في العالم العربي كُلها لا ديمقراطية. قد يكون النظام اللبناني أقلّها لا ديمقراطية بوجود آليّة الانتخاب، ولكن النظام اللبناني، في

غياب المحاسبة وتكافؤ الفرص، هو أيضاً لا ديمقراطي، مع وجود فيض من الحريات. والأنظمة اللاديمقراطية تنزع إلى تأييد نفسها، لأنها قادرة، بوسائل القمع أو بفعل قوّة الاستمرار، على الحؤول دون تطوّر الديمقراطية.

والطبقة السياسية في البلدان اللاديمقراطية، ومنها لبنان، قمينة إذا تُركت على رسلها بالحؤول دون حصول التغيير المطلوب نحو الديمقراطية ضناً بمواقعها. أمّا فكّ الإسار اللاديمقراطي فيستوجب نضالاً شعبياً، ولا نقول مقاومة، يكتسب الشعب من خلاله شرعيةً حُكم ذاته بذاته. وحُكم الشعب لذاته هو تعريف الديمقراطية الحقيقية. ووفرة الحريات في لبنان يجب أن تكون عاملاً مُساعداً على شقّ طريق النضال الشعبي من أجل التغيير وإرساء قواعد الديمقراطية الصحيحة. آن الأوان أن يمسك الشعب قراره بيده، فيناضل من أجل تحصين الحريات العامة وتنشيط الممارسة الديمقراطية، وتفعيل آليات المحاسبة وإعلان الحرب على الفساد المستشري.

ختاماً، هنيئاً للبنانيين جميعاً بيوم التحرير، ونرجو أن تكتمل الفرحة بتحرير الأسرى والمعتقلين اللبنانيين من السجون الإسرائيلية وبتحرير مزارع شبعاء. إنّ الغد لناظره قريب.